فوق الطاولة

حكومة (مجلس الشعب)

علي هاشم

ضاعت الحدود الفاصلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تحت قبة المجلس في جلسة الأسبوع الماضي، سطر الطرفان ملاحم «جبر الخواطر» في تناولهما مجريات العام الذي مر من عمر الحكومة.. دخلا متنافسين «مفترضين» يعيش أحدهما على تسقط أخطاء الثاني، وخرجا يتأبط كل منهما ذراع الآخر!!..

أصاب رئيس مجلس الوزراء توفيقاً لافتاً في «سرديته» المبتكرة للنجاحات التي حققها فريقه خلال العام الماضي، أثنى على «الصمود الأسطوري» لـ«البطون» ومجد الأحزمة التي تلتف عليها، منحيا باللائمة على «الحصار الجائر والحرب الاقتصادية».. وبحرفية عالية، لخص الأسباب التي تقف وراء «بعض» من تقصير حكومي – إن وجد – باستعارة تعبير «حكومة حرب».. بيانه هذا أربك بالفعل ممثلي الشعب، فذهبوا للبحث عن ماء وكهرباء مقطوعين.. وسلة غذائية.. حتى إن بعضهم اكتفى بالتذمر من جودة أقل لرغيف الخبز حتى لكأنهم يسألون عامل أفران في أحد الضواحي؟!..

نجح رئيس مجلس الوزراء أيما نجاح، فلقد سبح أعضاء المجلس في «شبر الماء» الذي دفقه لهم في فسحة القاعة العظيمة.. وغرقوا!!.. نجح في استحضاره لكامل إنجازات الحكومة الإغاثية في سياق خطاب جمهوري محترف «وخصوصاً في مقدمته» ليشيع الفخار في نفوس أعضاء السلطة التشريعية.. فتاهوا إلى الحدود التي لم تجعل أيا منهم يتساءل حول غياب «الحكومة الاقتصادية» عن الجلسة.. هذه الحكومة التي تمتد كإحدى القواعد الأساسية للانتصارات الأمنية والسياسية والمعيشية لم يلحظها أحد على مقاعد ولا منصات جلسة الاستماع السنوية لمنجزاتها..

بالطبع، ليس رئيس مجلس الوزراء من قد يخطئ في «تفتيح العيون» على أداء فريقه الاقتصادي، في بيانه، لم يصادف – إلا لماما – أن جاء على ذكر تعابير قد تذكر بها «ميزان تجاري.. إنتاج.. مدفوعات.. نقد..»، فهو الأعلم بأن شيئاً لا يحكى في هذا الملف، وهو الأدرى بأن «حكومة اقتصاد الحرب نفسها» كانت مجرد «شركة استيراد» خلال العام المنصرم: من قطاع الإنتاج الصناعي الذي يعبر عنه ميزاننا التجاري ببلاغة لافتة، إلى الإنتاج النباتي والحيواني الذي تدلل مواسم الحبوب وأسعار اللحوم على تقهقره، وصولا إلى «التشغيل» الذي ينصفه الإعلان الاحتفالي لصناعة ريف دمشق قبل أيام بترخيص ٢٣ مشروعاً صغيراً في ٢٠١٥، أيما إنصاف!!..

كانت جلسة جماهيرية بامتياز تلك التي عقدها مجلس الشعب للحكومة في العام الأول لتكليفها مجدداً... عيبها الوحيد، افتقارها للاختصاص.. متحدثين ومستمعين!!

مليار ليرة إضافية لمحروقات دمشق بعد رفع سعر البنزين

علي محمود سليمان

يقدر المبلغ الإضافي المحقق نتيجة رفع سعر البنزين ١٠ ليرات سورية بحدود المليار و١٧ مليون ليرة سورية من فرع محروقات دمشق وحدها، خلال خمسة الأشهر القادمة، وذلك بناءً على الكميات الموزعة والمنفذة من مادة البنزين خلال ستة الأشهر الماضية من محروقات دمشق، حيث بلغت كمية مادة البنزين التي دخلت إلى دمشق خلال النصف الأول من العام الحالي ١٢٢ مليون ليتر، أي بنسبة تنفيذ ٨٠٪ عما كان مطلوباً، حيث بيّن فرع محروقات دمشق لـ«الوطن» أنه طلب ١٤٦,٤ مليون ليتر بنزين.

وبحسبة بسيطة إذا افترضنا أن توزيع مادة البنزين في دمشق خلال الأشهر الخمسة القادمة سيكون بمستوى الكميات نفسه خلال النصف الأول من العام، مع زيادة مبلغ عشر ليرات سورية التي أضيفت إلى سعر المادة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سنجد أن المتوقع توزيع ٢٠,٣ مليون ليتر بنزين في الشهر الواحد، وبالتالي تكون محصلة الأرباح بزيادة عشر ليرات خلال خمسة الأشهر القادمة أكثر من مليار و١٧ مليون ل.س.

وفيما يتعلق بمادة المازوت فقد نفذ فرع محروقات دمشق توزيع ١١٢ مليون ليتر من مادة المازوت خلال النصف الأول من العام الحالي، وذلك بنسبة تنفيذ بلغت ٧٥٪ عما كان مطلوباً، حيث رفع الفرع طلباً بمادة المازوت لـ١٤٠ مليون ليتر.

وقد أوضح مدير فرع محروقات دمشق سيباي عزير في تصريح لـ«الوطن» أن أغلب الصعوبات التي تواجه عملية توزيع مادة المازوت تكون بوجود عدد من العناوين وأرقام الهواتف الخاطئة للمواطنين، إضافة إلى اعتذار عدد من المواطنين من استلام مادة المازوت عند اتصال السائق بهم وذلك لأسباب متعددة كالسفر أو عدم توافر ثمن الكمية مع المواطن أو عدم الحاجة إليها، وقد تكررت هذه الحالات كثيراً ما تسبب بحالة إرباك في عمليات التنفيذ.

وفيما يخص خطة عمل الشركة للنصف الثاني من العام الحالي أشار عزير إلى أنه تمت زيادة عدد المحطات لتصبح محطتين بالخدمة حالياً في دمشق وهي محطة الجلاء في المزة ومحطة كفرسوسة، إضافة إلى قرب الانتهاء من تجهيز محطتي ابن عساكر والزاهرة ليتم وضعهما في الخدمة خلال الأيام القليلة القادمة، مع استمرار العمل لافتتاح عدة مراكز لتسجيل طلبات المواطنين لمادة المازوت في الوقت القريب.

مدير «الحبوب» الجديد لـ«الوطن»:

٤٠٠ ألف طن قمح في مراكزنا وأبوابنا مفتوحة حتى نهاية العام

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب الجديد ماجد الحميدان لـ«الوطن» أن إجمالي الكميات المسوقة من الأقماح تجاوزت ٤٠٠ ألف طن من كل المراكز في المحافظات وأن مركز القامشلي يأتي في صدارة المراكز لجهة حجم الكميات التي تسلمها من الفلاحين حيث سجل تسوق نحو ٢٧٣ ألف طن ثم يأتي مركز محافظة حماة بواقع تسوق ١٠٦ آلاف طن من القمح ثم مركز محافظة حمص والذي سجل تسوق نحو ١١ ألف طن.

وحول حجم التسوق من محصول الشعير أظهر الحميدان أن إجمالي الكميات التي وصلت لمختلف المراكز بلغت نحو ٦٠ ألف طن معظمها من محافظة الحسكة بواقع ٥٨ ألف طن.

كما بين أنه تم تحويل نحو ٢٥ مليار ليرة منذ بداية الموسم لمختلف مراكز المؤسسة في المحافظات لتسديد ثمن الحبوب التي يتم توريدها من الفلاحين حيث كان نصيب محافظة الحسكة منها نحو ١٦,٥ مليارات ليرة تم صرف نحو ٦ مليارات منها للفلاحين ونصيب محافظة حماة نحو ٧ مليارات ليرة منذ بداية الموسم تم صرف نحو ٤ مليارات ليرة منها للفلاحين الذين وردوا محاصيلهم.

وحول بطء عمليات تسليم الفلاحين لثمن محاصيلهم في محافظة الحسكة مؤخراً أفاد الحميدان أن سياسة المؤسسة قائمة على تسليم الفلاح مستحقاته المالية خلال ٤٨ ساعة إلا أن الواقع الأمني الذي استجد مؤخراً في محافظة الحسكة أثر في عملية تحويل المبالغ وأن المؤسسة تعمل على تجاوز هذه التأخيرات بالتعاون مع المصرف الزراعي وأنه سيتم العمل على الإسراع في إيصال المستحقات المالية للفلاحين. مبيناً أنه ورغم الظروف الأمنية الأخيرة في المحافظة لم يتم التأخير في إيصال ثمن المحاصيل للفلاحين لأكثر من أسبوع.

وحول توقعات المؤسسة عن حجم الكميات التي تتوقع توريدها من الحبوب خلال الفترة المتبقية من الموسم أوضح أن هناك بعض المحافظات لم تستطع من تنفيذ أعمال الحصاد بسبب الظروف الأمنية مثل محافظة درعا والتي يتوقع توريد نحو ٣٠ ألف طن منها بحال استطاع الفلاح حصاد محصول وتوريده لمراكز المؤسسة في المحافظة مؤكداً أن المؤسسة مستمرة في فتح أبواب مراكزها أمام الفلاحين حتى نهاية العام وجاهزة لاستهلاك أي كمية وحتى كيلو غرام واحداً في أي وقت.

ومن جانبه بين معاون مدير المصرف الزراعي أحمد زهري أن المصرف يعمل عبر فروعه المنتشرة في كل المناطق أو المحافظات على تأمين إيصال ثمن المحاصيل لأصحابها من دون أي تأخير وأن هناك الكثير من التسهيلات للفلاحين في ذلك حيث يمكن للفلاح التوجه لأقرب مصرف زراعي واستلام مبالغه بطريقة النقد أو عن طريق وصل يتم صرفه من أي فرع للمصرف وأن إدارة المصرف تعمل على التنسيق مع بقية المصارف العامة للاستعانة بفروعها في حال تعذر وجود فرع للمصرف الزراعي في أي منطقة.

وفي اتحاد الفلاحين أشار رئيس مكتب التسويق محمود حبيب عيسى أن الاتحاد يتابع جميع عمليات تسويق الموسم من الحبوب ويعمل عبر الجمعيات التعاونية على تقديم التسهيلات الممكنة للفلاحين والتدخل لدى العديد من الجهات والوزارة المعنية في تسوق المحاصيل لتجاوز الصعوبات التي تعترض عمليات التوريد كما عمل الاتحاد على إنهاء الكثير من مظاهر الازدحام أمام المراكز بالتعاون مع المؤسسة العامة للحبوب إضافة إلى التنسيق مع فروع المصرف الزراعي في حال حدوث أي تأخير في عمليات تسليم ثمن الحبوب للفلاحين.

لا يشمل المغادر بصورة نهائية والمفلس والمتنازل عن منشأته والمتخلف عن دفع القسط

وزير المالية يصدر تعليمات تقسيط ضرائب المكلفين في المناطق المتضررة

محمد راكان مصطفى

سمحت وزارة المالية بتقسيط الضرائب المحققة على المكلفين التي تقع منشآتهم في المناطق المتضررة، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢ الصادر في أواخر شهر تموز الماضي، واستناداً إلى المادة الخامسة من القانون ١٢ المذكور واستثناءً من أحكام التعليمات الناظمة لأصول التقسيط، بأن يتم تقسيط الضرائب المحققة على المكلفين الذين تقع منشآتهم في المناطق المتضررة لمدة خمس سنوات من دون غرامات وفوائد والذي تم بموجبه منح إعفاءات من الفوائد والغرامات على ضرائب البيوع العقارية والأرباح الحقيقية ورسم الإنفاق الاستهلاكي والضرائب الأخرى غير المباشرة في حال تم التسديد قبل ٢٠١٥/١٢/٣١.

وعلى ذلك أصدر وزير المالية التعليمات التي تبيّن كيفية استفادة المكلفين من هذه الميزة، بقرار حصلت «الوطن» على نسخة منه. وجاء فيه بأن يتم تقسيط الضرائب المحققة على المكلفين الذين تقع منشآتهم في المناطق المتضررة لمدة خمس سنوات من دون فوائد وغرامات وجزاءات على أقساط ربع سنوية شريطة التقيد بجملة من التعليمات أهمها أن يتقدم المكلف بطلب خطي يوضح رغبته بالاستفادة من أحكام القرار وذلك قبل نهاية ٢٠١٥/١٢/٣١، وتقسط الضرائب المستحقة والموضوعة موضع التحصيل بقرار من وزير المالية لمدة خمس سنوات بناءً على اقتراح لجنة شؤون الضرائب والإيرادات، على أن يتم التقسيط على دفعات ربع سنوية. إضافة إلى أن القرار يحول دون فرض الفوائد والغرامات والجزاءات التي حددتها القوانين والأنظمة النافذة شريطة الالتزام بسداد الأقساط في مواعيدها المحددة.

وتقوم الدوائر المالية بملاحقة المكلف المدين بكامل الضرائب المترتبة عليه مع الفوائد والجزاءات والغرامات الواجبة في واحدة من مجموعة حالات أكد عليها القرار، منها، إذا ثبت للدوائر المالية أن المكلف يقوم بالمعاملات القانونية لمغادرة القطر بصورة نهائية، وإذا حكم عليه بالإفلاس والتصفية القضائية، كذلك إذا تنازل عن كامل مؤسسته سواءً أكان هذا التنازل إجبارياً أو اختيارياً، وإذا تخلف المكلف عن تأدية أي قسط في موعده لأكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ استحقاقه.

كما جاء في القرار وأنه في حال توفي المكلف وتعهد الورثة بتسديد الأقساط المتبقية يستمر العمل بقرار التقسيط، وفي حال إنهاء العمل بقرار التقسيط يطالب المكلف بتسديد باقي الأقساط دفعة واحدة مع ما يصيبها من الفوائد والغرامات والجزاءات غير المسددة، وبالتالي تسقط الفوائد والغرامات والجزاءات عن الجزء المسدد من الضريبة.

وتعليقاً على قرار التقسيط، بيّن مدير المتابعة وإدارة الديون في الهيئة العامة للضرائب والرسوم محمد عيد لـ«الوطن» أن هذا القرار جاء ليفسر مادة التقسيط استناداً إلى المادة الخامسة من القانون ١٢ واستثناءً من أحكام التعليمات الناظمة لأصول التقسيط، بأن يتم تقسيط الضرائب المحققة على المكلفين الذين تقع منشآتهم في المناطق المتضررة لمدة خمس سنوات من دون غرامات وفوائد وذلك وفق القرار رقم ٤٦٩ ق. وتاريخ ٢٠١٥/٧/٣٠.

فيما يتعلق بموضوع تحديد المناطق المتضررة وحسب عيد تشكل لجان في المحافظات مهمتها تحديد المناطق المتضررة، وتؤلف كل لجنة من مدير المالية وممثل عن المحافظة وممثل عن اتحاد غرف الصناعة والتجارة واتحاد الحرفين وموظف مالي من مديرية المالية، على أن يتم تحديد المناطق المتضررة بقرار يصدره وزير المالية.

تشهير بمديري المصارف أم مخالفة للقانون؟

الوطن

صكوك الرهن مقابل الإقراض ليس لها أي اعتبار، والحجز الاحتياطي يصدر اعتباطياً. ما نعلمه أن مصرف سورية المركزي عندما يلزم المصارف بعدم منح قروض إلا بوجود ضمانات تحمي حقوق المصرف والأموال العامة، فهذا يعني تشدد المصارف بذلك والحصول على صكوك رهن إما عقارية في حال التمويل وإما الإقراض وصكوك رهن سيارات في حال تمويل شراء السيارات. وصك الرهن يجيز للمصرف بالقانون بيع ما تم رهنه بالمزاد العلني واسترداد حقوقه، كما يجيز له نقل الملكية لنفسه دون الرجوع لصاحب الملك.

بعض المصارف في سورية تطلب صكوك رهن عينيه ويضاف لها كفلاء. وعند التعثر يعتبر صك الرهن هو الأولوية التي يعمل عليها القانون لاسترداد الحقوق. وتأتي الكفالة الشخصية في المرحلة الثانية، وبالتالي لا يتم بحسب تعليمات مصرف سورية المركزي وتعليمات المصارف أي تفعيل أو موافقة لدفع مبلغ القرض ما لم يتم تقديم صك الرهن العيني للمصرف، والتأكد من تسجيله لدى الدوائر المختصة.

ما يحدث في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وتؤيده وزارة المالية ويعممه مصرف سورية المركزي، عادةً، هو إصدار تعاميم بحجز احتياطي على مديري مصارف قاموا بمنح قروض بناءً على صكوك رهن عينية قانونية، وغالباً ما يتم تبرير الحجز بأنه ضمان لحقوق المصرف والأموال العامة، ما يعني ضمناً إلغاءً لقانونية صك الرهن كمستند يضمن الحقوق ويختصر كل الإجراءات القانونية التي من المفترض اتباعها قبل إصدار قرار الحجز والإساءة للأشخاص والتشهير بهم دون أي اعتبارات أخرى.

وعلى اعتبار أن المؤسسات في سورية تحتكم للقانون؛ فالقانون في سورية يتطلب قبل إجراء أي حجز أن يتم اتباع الطرق القانونية في تحصيل الحقوق عن طريق استخدام صك الرهن العيني، فإما يتم البيع بحكم تنفيذي وإما يتم نقل الملكية. وفي حال لم يسد مبلغ البيع كامل المستحقات تتم مطالبة الكفيل في حال وجوده، وعند عدم التمكن من التحصيل يتم إلقاء الحجز الاحتياطي على من وافق على منح القرض إذا كان مخالفاً للتعليمات، فمخالفة هذه الإجراءات والقيام بتعميم حجز إحتياطي وتجاوز الإجراء القانوني يعتبر مخالفاً للقانون، وبالتالي فالقانون يصدر بناء على أحكام دستور، وبهذا تنسحب المخالفة القانونية إلى مخالفة الدستور، وهذا يستوجب المحاسبة.

فالهيئة المركزية للرقابة والتفتيش واستنادا لاقتراح محقق؛ تعمم إلقاء حجز احتياطي، دون مطالبة الجهة صاحبة الحق في أن تزود الهيئة بوثائق المطالبة بالحقوق والمستحقات عن طريق القضاء، وهو ما تنص عليه تعليمات المصارف. إذ في حال التعثر يتم اللجوء إلى القضاء واستخدام صك الرهن العيني لتحصيل المستحقات. فالقانون ينص على أنه في حال عدم التمكن من التحصيل أو نقل ملكية العين المرهون بهذه الحالة يتم إلقاء الحجز الاحتياطي على من وافق لمنح القرض إذا كان مخالفاً للتعليمات التنفيذية.

وبناءً على ما تقدم، نجد أنفسنا أمام حالة ملحة تستوجب مطالبة مجلس القضاء الأعلى ومجلس الشعب ما دام الجهة التشريعية في سورية بأن يتم إما إلقاء الحجز الاحتياطي على كل مديري المصارف الذين وافقوا على قروض لقاء صكوك رهن عينية، على اعتبار أن هناك حالات حجز احتياطية حملت مديري المصارف مسؤولية منح القرض رغم تنفيذ التعليمات بموجب وجود صك رهن عيني عند منح القرض.

وبالتالي إيجاد آلية جديدة تضمن الحقوق وتلغي قبول صك الرهن، أو مطالبة نفس الجهات للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ووزارة المالية ومصرف سورية المركزي بعدم تعميم أي حجز احتياطي ما لم يتم إبراز وثائق تثبت استكمال كل الطرق القانونية لاسترجاع الحقوق، والمقصود هنا؛ أن يتم استخدام صك الرهن العيني في تحصيل الحقوق، مادام القانون السوري يقر بأن هذا الصك ضامن للحقوق، وهذا منطق قانوني.

إن إصدار تعاميم حجز احتياطي بشكل اعتباطي وتجاوز الطرق القانونية، يشكل إساءة ومخالفة صارخة للقانون في سورية، كما يعتبر تشهيراً صريحاً بالأشخاص الذين نفذوا التعليمات التنفيذية للقروض بإطار المحافظة على الحقوق. وهو إجراء متناقض مع القانون السوري ويخلق تناقض حتى بالنصوص الدستورية، وهذا الأمر غير مقبول. وأعتقد أن المجلس التشريعي في سورية يرفض مثل هذه الآليات والإجراءات التي تسيء للمواطن وتسيء للقانون.

فهل سيقوم وزير المالية ومصرف سورية المركزي برفض تعميم أي حجز احتياطي من هذا النوع في حال وجود صك رهن عيني يضمن الحقوق ويطالب بوثائق تثبت اتباع الطرق القانونية في تحصيل حقوق المصارف قبل اللجوء إلى إلقاء الحجز الاحتياطي. نأمل التصحيح على اعتبار أن هذه المؤسسات معنية باحترام القانون وصون الدستور كما أنها معنية بالحفاظ على الحقوق.

أرقام بالألوان

بورصة دمشق: ٦٩٤ مليون ليرة حصيلة التعاملات في ٧ أشهر

تجاوزت قيمة تعاملات سوق دمشق للأوراق المالية ٦٩٤,١٤ مليون ليرة سورية، منذ بداية العام الجاري (٢٠١٥) حتى نهاية شهر تموز، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٥ ملايين سهم عبر ٢٧٦١ صفقة، منها ست صفقات ضخمة، جرى تنفيذها على مدى ١١٨ جلسة تداول. ترافق ذلك مع خسارة مؤشر السوق ٥٩,١٨ نقطة، أي ما نسبته ٤,٦٦ بالمئة، وباحتساب الصفقات العادية، يكون الوسطي الشهري لقيمة التعاملات ٧٠,٤ مليون ليرة، ووسطي حجم التداول ٥٥٦,٤ ألف سهم. في حين يبلغ وسطي التعاملات اليومية ٤,١٧ ملايين ليرة، ووسطي حجم التداول اليومي يتجاوز ٣٣ ألف سهم، وعن تعاملات شهر تموز الفائت، فقد اكتسب المؤشر ١٢,٥١ نقطة، مغلقاً عند مستوى ١٢١٢,٠٧ نقطة، وسط انخفاض في مستوى السيولة على أساس شهري، ومقارنة بالوسطي الشهري لقيمة وحجم التداول خلال العام الجاري، إذ بلغت قيمة التداول خلال تموز ٣٢,١٥ مليون ليرة من الصفقات العادية، وحجم التداول ٢٨٧,٦ ألف سهم فقط، وشهدت تعاملات الشهر الفائت ارتفاع أسعار أسهم لأربعة شركات، تصدرها سهم المتحدة للتأمين بنسبة ٢١,٢٣٪، ثم بنك قطر بـ٨٪ وبنك الشام بـ٤,٣٢٪ وبنك البركة بـ٢٪.في حين انخفضت أسعار أسهم ثلاث شركات، وكان أكبر انخفاض من نصيب سهم فرنسبنك بنسبة ٢,٤٪، يليه سهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل بـ١,٩٢٪ وبنك سورية الدولي الإسلامي بـ١,٢٤٪.

«الأخضر» بـ٢٩٨ ليرة والفارق يضيق بين «السوداء» والنظامية

تراوحت أسعار الدولار في الأسواق السورية غير النظامية بين ٢٩٧ و٢٩٨ ليرة في دمشق وبين ٢٩٢ و٢٩٥ في باقي المحافظات، بانخفاض طفيف لا يتعدى ليرتين عن الأسعار المتداولة نهاية الأسبوع الماضي، ليتقلص بذلك الفارق بينها وبين الأسعار النظامية للأغراض غير التجارية إلى مستوى محدود، إذ تبيع عدة مكاتب صرافة الدولار للمواطنين بسعر ٢٩٥ ليرة على الهوية الشخصية ودون أية تعقيدات، حتى لجهة الكمية المطلوبة، ورسمياً، حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٢٨٣,٣٠ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف و٢٨٣,٤١ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة، وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٢٨٢ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة حسب القائمة ٣١٣,٣٠ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٣١٣,٤٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٣٠٩,٤٤ ليرات لتسليم الحوالات الشخصية، أما عالمياً فتراجع الدولار مقابل سلة عملات رئيسية يوم الجمعة الماضي لينهي تعاملات شهر تموز بأداء متواضع بعد بيانات أظهرت ارتفاعا دون التوقعات في تكلفة الوظائف الأميركية في الربع الثاني وقللت من الرهانات على أن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سيرفع أسعار الفائدة في وقت لاحق هذا العام.

«جمعية الصاغة»: السبيكة السورية في السوق يوم الإثنين بـ١١ مليون ليرة

حافظت أسعار المعدن النفيس على مستواها المرتفع في السوق المحلية طيلة تعاملات الأسبوع الماضي، حيث استقر غرام ٢١ قيراطاً عند ٩٢٥٠ ليرة سورية، بعدما أنهى تعاملات الأسبوع السابق عند ٩١٥٠ ليرة، وذلك بسبب تحسن سعر الأونصة عالمياً، واستقرار سعر صرف الدولار نسبياً، إذ تسعر جمعية الصاغة الذهب على سعر وسطي بـ٢٩٢ ليرة للدولار، وفي تصريح لـ«الوطن» كشف رئيس جمعية الصاغة غسان جزماتي أن طرح السبيكة السورية سيكون يوم الغد (الاثنين) إذ تم صب ثلاث سبائك بوزن ألف غرام للواحد، عيار ٢٤ قيراطاً، ويبلغ سعر الواحدة قرابة ١١ مليون ليرة، مع حساب ٦٠ ألف ليرة زيادة عن الوزن كصياغة. موضحاً أن السبائك مطروحة للصاغة من أجل استخدامها في صب الأونصات والليرات الذهبية السورية وغيرها، وعالمياً عوض سعر الذهب خسائره التي مني بها في وقت سابق يوم الجمعة مع هبوط الدولار عقب صدور بيانات أميركية أضعف من المتوقع لكن الأسعار ظلت في طريقها لتكبد أكبر خسارة شهرية في أكثر من عامين بفعل تكهنات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سيرفع أسعار الفائدة قريباً، وخسر الذهب ٦,٤ بالمئة حتى الآن هذا الشهر في أكبر هبوط له منذ حزيران ٢٠١٣ حيث أنهى التعاملات عند ١٠٩٥,٤٨ دولاراً للأونصة.

«الأسود»: أكبر خسارة شهرية منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

انخفضت أسعار النفط في نهاية تعاملات شهر تموز، وسجل الخام الأميركي أكبر خسارة شهرية له منذ الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ وذلك بعد سلسلة من الخسائر في تموز بسبب الهبوط الحاد لسوق الأسهم الصينية ومؤشرات على أن المنتجين الرئيسيين في الشرق الأوسط يواصلون الإنتاج عند مستويات قياسية، وزادت الضغوط البيعية في السوق يوم الجمعة الماضي مع ارتفاع عدد حفارات النفط العاملة بالولايات المتحدة للأسبوع الثاني على التوالي. وهبطت أسعار الخام للأسبوع الخامس على التوالي، وبحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، تراجع النفط الأميركي ١,٤٠ دولار أو نحو ثلاثة بالمئة عند التسوية إلى ٤٧,٣٢ دولاراً للبرميل. وهبط بأكثر من اثنين بالمئة خلال الأسبوع الماضي، وخلال تموز تموز هبط النفط الأميركي ٢١ بالمئة وهي أكبر خسائر شهرية له منذ شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٨ عندما تهاوت أسعار النفط مع اندلاع الأزمة المالية، وهبط برنت ١,١٠ دولار أو اثنين بالمئة عند التسوية إلى ٥٢,٢١ دولاراً للبرميل. وخسر خمسة بالمئة خلال الأسبوع و١٨ بالمئة خلال شهر تموز بأكمله.

وألحق انخفاض سعر مزيج برنت بنحو ثلاثة بالمئة الضرر بالكرونة النرويجية والدولار الاسترالي وغيرهما من العملات المرتبطة بالسلع الأولية لكنها تحولت للارتفاع مع تراجع العملة الأميركية بعد بيانات مخيبة للآمال أظهرت ارتفاعاً ٠,٢ بالمئة في تكلفة العمالة الأميركية في الربع الثاني من العام.